العراق | IRAQ

USCIRF–RECOMMENDED FOR SPECIAL WATCH LIST

مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية (USCIRF) هي مفوضية حكومية فدرالية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي مفوضية مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، وتعمل على رصد ممارسة الناس حقوقهم في حرية الدين والمعتقد خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية، التي أُنشئت بموجب قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA) الصادر عام 1998، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات التي تطال حرية الدين او المعتقد خارج الولايات المتحدة، وتُقدّم كذلك التوصيات بشأن السياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية هيئة مستقلة وقائمة بذاتها، وليست مرتبطة بوزارة الخارجية الأمريكية. هذا التقرير السنوي الذي أعدته المفوضية لعام 2021 ثمرة عمل دؤوب اضطلع به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عامٍ كاملٍ بقصد توثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع وتقديم توصيات مستقلة بشأن السياسات إلى الحكومة الأمريكية. ورغم أن هذا التقرير السنوي لعام 2021 يشمل الأحداث التي وقعت في المدة ما بين شهري كانون الثاني (يناير) وكانون الأول (ديسمبر) من عام 2020، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة التي وقعت قبل أو بعد هذه المدة. وللاطلاع على المزيد من المعلومات عن المفوضية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني هنا أو الاتصال مباشرةً بمفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية على الرقم: (202-523-3240).

النتائج الرئيسية:

ظلت أحوال الحريات الدينية في العراق، في عام 2020، على ما كانت عليه من سوء في السابق، رغم إبرام اتفاق سنجار الأمني بما له من دلالات ظاهرة؛ وهو الاتفاق الذي وقعته حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية في شهر تشرين الأول (أكتوبر) بقصد التمكين لحماية الأقليات الدينية. فرغم انقضاء نحو أربعة أعوام على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ما زالت الأقليات الدينية والعرقية في سهل نينوى وسنجار تجابه التحديات الجسيمة التي تعترض سبل عودة أبناء هذه الأقليات بأمان إلى مدائنهم وديارهم من مخيمات اللاجئين والمُهجَّرين داخليًّا . فالخوف المتجدد من الاضطهاد ما زال يختلج صدور أبناء تلك المجتمعات في ظل الاحتمال القائم بانبعاث داعش أو الجماعات المشابهة لداعش. وما زالت الميليشيات التي يجمعها مُسمَّى قوات الحشد الشعبي، المعروفة أيضًا باسم وحدات الحشد الشعبي، والتي تتلقى الدعم من إيران، تُضيّق على الأقليات الدينية والعرقية باستمرار، لا سيما في شمال العراق؛ وهو ما تشتد معه صعوبة تحسين أحوال الحريات الدينية هنالك. وقد صالت قوات الحشد الشعبي هذه، في عام 2020، وجالت دونما رادع في سهل نينوى وسنجار، وارتكبت انتهاكات شنيعة بحق تلك المجتمعات التي طالما عانت كثيرًا.

ورغم أن المساعدات الإنسانية التي تُقدّمها الولايات المتحدة وغيرها من الجهات الدولية المانحة قد أسهمت في تحسين البنية التحتية التي دمرها تنظيم داعش في مختلف أنحاء شمال العراق، إلا أن عددًا كبيرًا من أبناء الأقليات الدينية والعرقية المُهجَّرة ظلوا، في عام 2020، لا يأمنون العودة إلى ديارهم أو العيش فيها. فأكثر من مليون فرد من العرب السنة ما زالوا مُهجَّرين قسرًا، داخل البلاد وخارجها. فما زال كثير منهم، من المتهمين بمساعدة داعش، أو مِمَّن يُشتبَه بقيامهم بذلك، يخشون الانتقام إذا عادوا إلى ديارهم في المناطق التي كانت في قبضة داعش سابقًا. وكذلك، ظلت الأقلية الأيزيدية مُستهدَفةً بوجه خاصٍّ، وما زال أبناؤها مشتتين بأعداد غفيرة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وخارجه، وتقطعت بهم سبل العودة بأمان إلى موطنهم الأصل في سنجار. وزادهم فوق العناء عناءً أن الجماعات التابعة لداعش وغيرها من الميليشيات المعادية لهم قد هدَّدت وتوعَّدت أولئك الذين نزلوا منهم في مخيمات اللاجئين والمُهجَّرين داخليًّا. ومن ذلك، على سبيل المثال، ما حدث على مدار العام من تَصيُّد داعش للفتية والفتيات من الأيزيديين للاتجار بهم أو إرغامهم على ارتكاب غير ذلك من الأعمال غير المشروعة. بل إنه لم يَعُد من بين 6,000 فتاة وسيدة، من الأيزيديات اللائي اختطفهن داعش عام 2014، سوى بضع مئات أو نحو ذلك مِمَّن استطعن العودة إلى عوائلهن في العام الماضي. وما زالت جراح الطائفة الأيزيدية جميعها نازفةً ينكأها عجز العراق عن التصدي لهذه الفظائع. وعلى نحو ذلك، ظل كثير من المسيحيين العراقيين في شمال العراق مُهجَّرين في عام 2020. بل إن مَنْ عاد منهم إلى ديارهم قد وجدوا أن ممتلكاتهم، ومنها دُوْر عبادتهم، قد دُمِّرت أو صُودِرت.

وقد أدت الضربات الجوية وغيرها من العمليات العسكرية التي أطلقتها تركيا ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ولا سيما في منطقة سنجار، إلى تفاقم الوضع إذ ألحقت بطوائف الأقليات الدينية والعرقية التي عصفت بها النوائب هنالك أضرارًا تفوق قدرتها على تحملها. ولم يتخذ الجيش التركي، وفق ما ورد، سوى الحد الأدنى من الاحتياطات اللازمة لتجنب وقوع الإصابات بين المدنيين في تلك المنطقة. ومن ذلك، على سبيل المثال، ما وقع في شهري حزيران (يونيو) وتموز (يوليو)، حين أسفر التقدم التركي إلى سنجار – ضمن «عملية مخلب النسر» و«عملية مخلب النمر» – عن مصرع خمسة من المدنيين وإصابة العشرات منهم بجروح.

غير أن عام 2020 قد شهد تطورًا بنّاءً؛ إذ استحدثت حكومة إقليم كردستان وزارة شؤون الأقليات بقصد المساعدة على النظر في مسألة الأقليات الدينية والعرقية في الإقليم وإحراز التقدم بشأنها.

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- وضع العراق على «قائمة الرصد الخاص» (Special Watch List)، لدى وزارة الخارجية الأمريكية، لتورطها في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الحريات الدينية، أو لتغاضيها عن ارتكاب تلك الانتهاكات؛ وذلك بموجب ما يقضي به قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA).
- حث الحكومة العراقية، بناءا علي العلاقات الثنائية شديدة الأولوية بين البلدين، على إنفاذ سياساتها التي أعلنتها بنفسها بشأن كبح جماح قوات الحشد الشعبي، وبخاصة تلك الفصائل التي ما زالت تتورط في أعمال العنف الطائفي، أو التي تضع عراقيل معينة أمام عودة الأيزيديين والمسيحيين والسنة وغيرهم من المكونات الدينية والعِرقية في شمال العراق وإعادة الاعتبار لهم، أو التي تتدخل في مواجهة الحركة الاحتجاجية تحقيقًا للمصالح الإيرانية في البلاد.

- الاستعانة بالقنوات الدبلوماسية وغيرها من القنوات المتاحة لتشجيع الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان على تسوية الأمور بشأن المناطق المتنازع عليها بينهما وفق أحكام المادة (140) من الدستور العراقي، وشمول جميع الأقليات الدينية والعرقية في عملية التسوية هذه، وتنفيذ اتفاق سنجار الأمني كاملاً، مع شمول الطائفة الأيزيدية بوجه خاص شمولاً تامًا في هذا الصدد.
- فرض عقوبات مُوجَّهة على المزيد من قادة قوات الحشد الشعبي مِمَّن يتولون توجيه الميليشيات إلى التورط في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الحريات الدينية؛ وذلك بتجميد أصول هؤلاء الأفراد أو بمنعهم من دخول الولايات المتحدة، أو بإنفاذ هذين الإجراءين كليهما، على خلفية تورط هؤلاء في ارتكاب انتهاكات بعينها بحق الحريات الدينية، وبموجب الصلاحيات المالية وتلك المتعلقة بمنح تأشيرات الدخول فيما يتصل بحقوق الإنسان.
- مواصلة مساعدة الأقليات الدينية والعرقية في العراق على إعادة بناء مجتمعاتهم التي دمّرها تنظيم داعش ومناصرة مصالحهم الخاصة، ومن ذلك بدء نقاش مُوسَّع بشأن ترشيد الحكم لإجراء انتخابات محلية وإقليمية حرة ونزيهة تُمكِّن أبناء هذه الطوائف من اختيار ممثليهم.

الموارد والأعمال الرئيسية لدى مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية

- *تحديث السياسة:* حماية الأقليات الدينية في شمال العراق
- *البيان الصحفي:* مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية تُدين العمليات العسكرية التركية في شمال العراق

معلومات مرجعية

أغلب سكان العراق مسلمون؛ إذ تتراوح نسبة الشيعة منهم ما بين 64% إلى 69%، بينما تتراوح نسبة السنة منهم ما بين 29% إلى 34%. يسكن أغلب الشيعة المناطق الجنوبية والشرقية من البلاد، في حين يقطن السنة غرب البلاد ووسطها وشمالها. ويضم العراق أيضًا نحو 200,000 مسيحي من مختلف الطوائف، ومنهم: الكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت، وموطنهم الرئيسي هو سهل نينوى شمالي البلاد. غير أن عددهم قد تضاءل بشدة منذ عام 2003؛ إذ كان عددهم يُقدَّر آنذاك بنحو 1.5 مليون فرد. العراقأيضًا موطنًا لنحو 700,000 من الأيزيديين الذين بمعظمهم ما زالوا مُهجَّرين داخل البلاد، بالإضافة إلى نحو 150,000 من الكاكائيين المعروفين أيضًا باسم الطائفة اليارسانية أو جماعة أهل الحق. ينتشر أبناء هاتين الطائفتين، في مختلف أنحاء شمال العراق. وأخيرًا، ما زالت هناك جالية يهودية صغيرة العدد تُقِيم في بغداد وأربيل.

معاناة الأقليات الدينية شمالي العراق

ست سنوات مضت على فرار أبناء الطائفة الأيزيدية من الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش بحقهم؛ ست سنوات وما زالوا يجابهون المصاعب الشديدة في سبيل استعادة موطنهم، فضلاً عن استرداد هويتهم الدينية والعرقية. فما زالت أماكن تواجد الآلاف من النساء والفتيات والفتيان الأيزيديين المختطفين مجهولةً. ورغم الجهود المشتركة التي تبذلها حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية في سبيل تحديد أماكن هؤلاء المُختطَفين ولَمِّ شملهم مع عوائلهم، لم يتمكن سوى قليل منهم من العودة إلى ديارهم في عام 2020. وما زال نحو 2,800 فرد من الأيزيديين المُختطَفين مفقودين، وكثير منهم – وفق ما أوردته بعض التقارير – ما زالوا يُهرَّبون للاتجار بهم لأغراض الجنس أو اعمال إرهابية. إضافة إلى ذلك، الكثير من مقاتلي داعش من المسؤولين عن ارتكاب تلك الفظائع ما زالوا طلقاء رغم مطالب الأيزيديين بمساءلتهم. غير أن بصيصًا من الأمل قد لاح في الأفق مع إصدار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراره في عام 2020 بشأن تجديد ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش؛ وهو الفريق الذي ظل طوال العام يُوثِّق تلك الفظائع ويكشف عن المقابر الجماعية.

رغم جهود التنمية الدولية التي تبذلها الحكومة الأمريكية لتحسين الأحوال المعيشية لدى الأقليات الدينية والعرقية في شمال العراق، إلا أن السبيل إلى تحقيق ذلك ظلت تعترضها عقبات كبيرة في عام 2020 تـواجد الجماعات المسلحة ونقاط التفتيش في سنجار وسهل نينوى ومحيطهما، لا سيما تلك الجماعات من فصائل الحشد الشعبي التي تدعمها إيران، منعت أبناء الأقليات الدينية والعرقية منالعودة إلى مواطنها الأصلية. فعند نقاط التفتيش هذه، يفرض مقاتلو قوات الحشد الشعبي على المُهجَّرين داخليًّا واللاجئين، وبخاصةٍ أبناء الأقليات الدينية منهم، دفع مبالغ طائلة من الأموال لتمكينهم من العبور إلى ديارهم وإلا وقعوا عُرضة لخطر إعادتهم إلى المخيمات التي أتوا منها. وكان نتاج هذه الممارسات وغيرها من الممارسات القمعية أنه لم يتمكَّن سوى أقل من 50% من المُهجَّرين داخليًّا من المسيحيين من العودة إلى ديارهم منذ دحر داعش في عام 2017، في حين بقي عشرات الآلاف من أبناء هذه الطائفة في مخيمات المُهجَّرين داخليًّا واللاجئين في ظل أوضاع عصيبة ومهينة. أما أولئك المسيحيون الذين تمكَّنوا من العودة إلى مواطنهم فقد وجدوا بانتظارهم مصاعب جديدة، ومنها: شح الخدمات الأساسية وصعوبة الأحوال الاقتصادية وسرقة ممتلكاتهم.

التحديات الأمنية في شمال العراق

كان من بين أبرز التحديات التي اعترضت سبل تعزيز الأمن في العراق عام 2020 استمرار وجود الفصائل المسلحة المتنافسة التي تدعمها مختلف الجهات الإقليمية التي لديها مصالح متفاوتة في شمال العراق. كان المقصد من اتفاق سنجار الأمني، المُبرَم في شهر تشرين الأول (أكتوبر)، تخفيف حدة التوتر الحاصل بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية؛ وهو التوتر الذي فاقم المشكلات الأمنية في شمال العراق. غير أن هذا الاتفاق قد قُوبِل بانتقاد واسع لإخفاقه معالجة شواغل الأيزيديين؛ وهم الطائفة الأشد ضعفًا وتضررًا في سنجار. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن هذا الاتفاق قد مكَّن حكومة إقليم كردستان من تعيين رئيس بلدية في سنجار دون الرجوع إلى سكان البلدة من الأيزيديين أو مشاورتهم. وقد ظلت الأقليات الدينية على تخوفها من أن إخفاق حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية في الاتفاق على التدابير الأمنية الواجب اتخاذها بشأن المناطق المتنازع عليها بينهما فيه إفساح للمجال لانبعاث تنظيم داعش في تلك المناطق التي يقطنها عدد كبير من أبناء هذه الأقليات. ومن ذلك ما حدث، على سبيل المثال، في نيسان (أبريل) 2020، حين داهمت قوات تابعة للحكومة العراقية منزلاً في مدينة الحويجة في كركوك، بينما كان العشرات من عناصر تنظيم داعش يختبئون فيه.

ويُضَاف إلى ذلك الضربات الجوية التي شنتها تركيا في شمال العراق، والتي شكَّلت تحديًا أمنيًا جديدًا؛ إذ أدت تلك العمليات العسكرية المستمرة إلى زعزعة استقرار المناطق المعرّضة للخطر بالفعل التي يقطنها الأيزيديون في سنجار.

قضايا أخرى ذات صلة بالحريات الدينية في العراق

ظلت أحوال الحريات الدينية في إقليم كردستان العراق، في عام 2020، متماثلة نسبيًّا مع كانت عليه في العام السابق، وإن كانت حكومة الإقليم قد استحدثت وزارة شؤون الأقليات بقصد تعزيز حقوق الأقليات الدينية والعرقية. كذلك، واصلت حكومة إقليم كردستان استضافة مئات الآلاف من المُهجَّرين داخليًّا مِمَّن فروا في السنوات الماضية من الأراضي التي كانت في قبضة داعش؛ ومعظمهم من الأيزيديين والمسيحيين والتركمان والشبك. غير أن هذه الطوائف قد عانت من انعدام الأمن في جميع أنحاء المناطق المتنازع عليها طوال العام نفسه.

وقد ظلت أحوال الحريات الدينية في العراق، باستثناء شمال العراق، سيئة على نحو ما كانت عليه سابقًا. فرغم تواصل الجهود المبذولة للمصالحة بين السنة والشيعة، إلا أنها لم تُحقِّق تقدمًا ملحوظًا. ويُضَاف إلى ذلك أن الحكومة الاتحادية العراقية قد رفضت إبطال قوانين التجديف والردة، وظلت ترفض الاعتراف الرسمي بالأقليات الدينية والجماعات مِمَّن لا يدينون بدين، ومنهم البهائيون وشهود يهوه والإنسانيون والكاكائيون وغيرهم. ويُزَاد على ذلك، أخيرًا، أن عملية «اجتثاث البعث»، التي اعتمدتها الحكومة لإزالة مسؤولي حزب البعث من الحكومة بعد عام 2003، وظلت منذ ذلك الحين عنصرًا أساسيًّا من عناصر القانون العراقي، ما زالت تؤسس للتمييز ضد السنة.

السياسة الأساسية للولايات المتحدة

أبقت الحكومة الأمريكيين، في عام 2020، على الدعم الذي تُقدِّمه إلى طوائف الأقليات العرقية والدينية بما يُمكِّنهم من استعادة مجتمعاتهم المحلية وإعادة بنائها عن طريق الدعم المالي والبرامجي، فضلاً عن التفاعل المدني والسياسي. ومن ذلك أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) قد أنفقت، منذ دحر داعش عام 2017، أكثر من 438 مليون دولار لمساعدة جهود إعادة الإعمار في العراق، ومنها 38 مليون دولار أنفقتها الوكالة في عام 2020 وحده. وقد قدمت الحكومة الأمريكية، كذلك، مبلغًا قدره 60 مليون دولار إلى الحكومة العراقية بقصد مساعدتها على التصدي لتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.

وقد فرضت الحكومة الأمريكية، كذلك، إجراءات عقابية ضد الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. ومن ذلك ما حدث، على سبيل المثال، في كانون الثاني (يناير) 2021، أي في الشهر التالي مباشرة على انقضاء المدة المشمولة في هذا التقرير، حين فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات ماغنيتسكي الدولية على رئيس هيئة الحشد الشعبي ومستشار الأمن الوطني العراقي السابق، فالح الفياض، لتورطه في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وما زال مسؤولو الحكومة الأمريكية يطرحون في بغداد وأربيل وواشنطن العاصمة قضايا الحريات الدينية في تفاعلاتهم المشتركة مع نظرائهم من العراقيين.